دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مدخل إلى تحليل الخطاب
المصدر:	التعريب
الناشر:	المركز العربى للتعريب والترجمة والتأليف والنشر
المؤلف الرئيسي:	غسبان، لويس
مؤلفين آخرين:	عمار، سام عبدالكريم(مترجم)
المجلد/العدد:	ع 9
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	يونيو
الصفحات:	67 - 97
رقم MD:	12845
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللسانيات، اللغة العربية، البنيوية، علم الأصوات، علم وظائف الأصوات، اللغات الأجنبية، اللهجات، معاني الألفاظ، التراكيب اللغوية، التحليل اللغوي، التحليل البنائي، تحليل الخطاب، اللغة الفرنسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/12845

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مدخل إلى تحليل الخطاب*

لويس غسبان

ترجمة: الدكتور سام عمار
كلية التربية جامعة دمشق

1 - *الاتجاه البنيوي: من المتن إلى النص*

1.1 – أغراض المنهج البنيوي وميادينه

في أزمة علم اللغة، قد يدهش المرء عندما يرى بحثاً في عرض تحليل الخطاب يبتدىء بالتذكير بالمنهج البنيوي. ففي نظر الكثيرين يستدعي النعتُ البنيوي إيديولوجية ومنهجاً تم تجاوزهما. وذلك حلي بالنسبة إلى الإيديولوجية البنيوية التي تسلم بالضبط الذاتي للبنى المدينة بكل شيء إلى النظام، وبلا شيء إلى العالم الموجود خارج هذا النظام. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى المنهجية البنيوية: فالواقعات اللغوية لاتدرك بمعزل علن الأخذ بالحسبان للنظام الذي تظهر فيه، وتحديد الواقعات اللغوية يتطلب بالضرورة احترام **المناهج البنيوية** التي سأذكّر بها فيما سيلي:

إن التذكير بالميادين اللغوية التي طبق عليها المنهج البنيوي سيكون دون شك كافياً لتبيان ضرورته.

لنأخذ مثالاً على ذلك: التعارض بين علم الأصوات PHONETIQUE وعلم وظائف الأصوات PHONOLOGIE. إن علم الأصوات المتقدم على المنهج البنيوي علم قيّم: فتحليل الأصوات التي يطلقها الجهاز الصوتي البشري مفيدٌ جداً في تصحيح العيوب العضوية للجهاز الصوتي، وفي إعادة النطق المصطنع لهذه الأصوات، الخ. وهو مفيد أيضاً في تفسير القوانين الصوتية التي أفاد منها النحو التاريخي كثيراً، والتي تتيح أيضاً التنبؤ بالتوليفات المستبعدة صوتياً، التي لا يجوز إذاً أن نأمل في ظهورها، والتي من الطبيعي أن تكون موضوعاً لظاهرات تمثل أي لعمليات ضرورية من أجل تسوية بين الحاجة إلى

---

* هذا البحث مأخوذ من كتاب:

Une introduction à la recherche en didactique des langues, credif,Didier, 1987, Collection ESSAIS.

خلق وحدات والتعارضات بينها. ولكنّ ذلك يعني أنه مازال هناك مكان لعلم آخر لأصوات اللغة، لم يؤسَّس إلا في مرحلة متأخرة جداً، في القرن العشرين، في روح دروس سوسير SAUSSURE، بصفته نموذجاً أول للمنهج البنيوي، هو علم وظائف الأصوات. وهو علم لا يتناول الأصوات الممكنة للجهاز الصوتي فحسب، بل الأصوات الوظيفية في لغة معينة أيضاً.

وهذا الموقف المبني على استثمار الوظيفيّ لتمييز الممكن والدالّ في نظام ما، ليس الممكن الوحيد بالنسبة إلى المنهج البنيوي. وسنراه على مستويات أخرى للتحليل. فلنقتصر الآن على ملاحظة أن علم الأصوات ليس لديه ما يقوله، ولايسعى إلى أن يقول شيئاً عن العلاقة بين الصوت وقيمة الصوت بالنسبة إلى المعنى، إذ ليس هذا موضوعه، في حين أن علم وظائف الأصوات ينطلق من هذه النقطة مثل نوعٍ من "مركز فَرْز": فإما أن يكون للواقعة الصوتية PHONETIQE وظيفة لغوية، ويُنْظَر إليها على أنها واقعة "وظيفية صوتية PHONOLOGIQUE"، وإما أن تكون خِلْواً منها، ولا علاقة لها بهذا الاختصاص.

لقد كان علم الأصوات الوظيفية، بالنسبة إلى المنهج البنيوي، في آن معاً، مكان التحقق من نظريات سوسير ، ومكان بناء كثيرمن المفاهيم ، المطبقة فميا بعد , بمقدار أو بآخر من السعادة، على المستويات المختلفة للتحليل اللغوي. لنقل ببساطة: إن المنهج البنيوي قد أتاح عمليات وصف شكلية في الصرف كما في النحو، وفي علم الألفاظ كما في تحليل الخطاب. وهذه النقطة الأخيرة، وهي ملاءمة المنهج البنيوي لتحليل الخطاب، وأنه يواجه في الواقع نقاشاته، هي التي تقودنا إلى هذا التذكير.

2.1 المنهج البنيوي

1.2.1 الفِكَر المفتاحية

إن الفكر المفتاحية هي فكَرُ **النظام** والقيمة **الصادرة عن النظام** ولن يكون باستطاعتنا أن نطورها هنا. وإنما يجب أن نُبْقِي في الذهن أن ما يُهم هذا المنهج هو حركة ذهاب وإياب: إننا نفترض تماسك النظام (مثال ذلك علم الصوتيات الوظيفية للغة الفرنسية أو النظام اللفظي للغة ما، أو الحقل المعجمي للوحدات التي يجمعها خيط من المعنى، الخ)، ونأخذ متناً يُفْتَرض أنه يمثل هذا النظام، ونحاول تحديد وحدات هذا النظام الذي نسلّم بتماسكه بمناهج تحديد سنتكلم عليها، ونعمد أخيراً إلى تركيب هذه الوحدات: احتمالاتها وضروراتها بخصوص الاستبدال (المحور الجدولي axe

paradigmatique، والمحور النسقي axe syntagmatique). وعلى هذا الأساس تحدثنا عن الذهاب والإياب: فبالانطلاق من مسلمة تماسك النظام، نطبق على المتن الممثّل، مناهج تحديد للوحدات التي تُحيل في النهاية إلى النظام: إن النظام هو الذي يولد الوحدات، ولكنّ الوحدات هي التي تكوّن النظام.

وهذا كله يفتقر بشدة كما نرى إلى ما هو خارجي. فالتماسك داخلي صرف، ويمكننا أن نجد بسهولة هذه الحركة الدائرية للبحث. إننا نتجنب اليوم هذه الانتقادات المشروعة والمدروسة جيداً فضلاً عن ذلك. وفكرتنا هي أنه إذا استطاع مثل هذا المنهج توليد إيديولوجية للاستقلال المطلق لأنظمة الاتصال، فإنه يمثّل المزيّة الكبرى لتقديم منهج لتناول واقعات الدلالة مع إلزام وضع النظام بالحسبان بصفته مكاناً تولد فيه قيمة الوحدات، وهذا بالتأكيد ليس صحيحاً كلياً، فالانتظام في نظام هو بالتأكيد بعيد عن أن يكون وحده المسؤول عن قيمة الإشارات. ولكن الإهمال العكسي، نسيان ضرورة استقرار الإشارة في نظام، نسيان عملية تنظيم النجاحات التواصلية هذه، لدى الفرد كما في مختلف الجماعات البشرية هو دون شك أكثر خطورة أيضاً. ولهذا السبب ينبغي، قبل كل نقد يقول: إن المنهج البنيوي "مُتجَاوَز"، أن يُعرف هذا المنهج وأن يطبَّق: إنّ واقعات اللغة بحاجة إلى أن تمرّ من خلال اعتبار النظام، لكي يثبتها المحلّل.

2.2.1 المنهج

سنهمل هنا كل ما يمكن أن يميز المدارس المختلفة التي طبقت المنهج البنيوي، لكي لانبقي إلا النقاط المشتركة للمنهج. إن الصلة بالمعنى هي إجمالاً من النوع نفسه تقريباً أياً كانت المدرسة: فهذه الصلة تجد مع ذلك صوغها الأشد وضوحاً لدى التوزيعيين الأميركيين: ((لايتدخل المعنى إلا بصفته معياراً للتماثل أو للاختلاف بين جملتين)). وهذا يعني أن مطبقي المنهج البنيوي سيستعملون المعنى في بحثهم عن الوحدات النوعية لهذا المستوى من التحليل أو ذاك، ولكن من أجل أمر واحد فقط، هو أن يقرروا إن كان لهذا المورفيم[1] أو هذا اللكسيم[2]، في مجموعة من الجمل، المعنى "نفسه" أو معنى مختلفٌ. وعلى هذا الشكل يعمل علم الأصوات الوظيفية. إنه يلاحظ مثلاً أن زوج PA/BA مختلف (PAS: خطوة مقابل BAS: أسفل)، وأنّ اختلافاً يتدخل كذلك في الأزواج الصغرى

---

[1] المورفيم هو الوحدة التقابلية الصغرى المجردة في النحو، وهي موضوع علم الصرف ـ المترجم.

[2] اللكسيم هو الوحدة التقابلية الصغرى في النظام الدلالي للغة ما ـ المترجم.

Po/Bo و Pi/Bi، الخ: إن هذا الثبات للاختلاف في المورفيمات التي تضم P و B، والمتماثلة فوق ذلك، هو الذي يتيح أن يُستنتج أن P و B مورفيمان مختلفان في اللغة الفرنسية، وعلى العكس، لايودي تقابل R الملثوغة[3] grassaye وR المهتزة roule، إلى اختلاف في المعنى: إن علم الصوتيات الوظيفية سيستنتج من ذلك أن في اللغة الفرنسية فونيماً واحداً هو R يُنطق بأشكال مختلفة تبعاً للأفراد والطبقات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية.

ولنأخذ مثالاً آخر على الصعيد المعجمي: ليكن لدينا الجملتان التاليتان:

1 - أنا أجلس على الكرسي — Je m'asseois sur la chaise[4]

2 - أنا أجلس على الكرسي — Je m'assièds sur la chaise[4]

إن المعنى واحد. وعلى العكس يأتي اختلاف الدالّ متلازماً مع اختلاف المدلول في الجملتين التاليتين:

3 - أنا أجلس على الكرسي — Je m'assièds sur la chaise

4 - أنا أجلس على الأريكة — Je m'assièds sur le fauteuil

إن وجهة النظر البنيوية ستنص إذاً، عبر ملاحظة التعارض بين الجملتين الأولى والثانية أن assieds و asseois هما بديلتان، أي شكلان ممكنان لإشارة معجمية واحدة، في حين أنها ستستنتج من الجملتين الثالثة والرابعة أن chaise وfauteuil هما إشاراتان معجميتان مختلفتان. لنعتمد هذين المصطلحين: **بديلة** (variante) **وثابت** (invariant): فعندما تكون لدينا وحدتان يمكن أن تحل كل منهما محل الأخرى دون تغيّر في المعنى سنتحدث عن بديلة، وعندما تكون لدينا وحدتان تتلازم إحداهما مع الأخرى، أي عندما يتوافق تغير الدال مع تغير المدلول سنتحدث عن ثابتين.

يمكننا أن نفهم إذاً الصيغة المجردة إلى حد ما، المعطاة آنفاً والتي تصف المعنى بأنه معيار تماثل أو اختلاف في جملتين: فالمعنى لا يُهِمُّ المنهج البنيوي مباشرة إلا بصفته **اختلافاً في المعنى**. وهذه هي

---

[3] المنطقة الباريسية تلفظ الراء في الفرنسية على شكل حرف الغين، أما سكان جنوب فرنسا فيلفظونها راء مهتزة، ولكن ذلك لايؤدي إلى اختلاف في المعنى - المترجم.

[4] إن الفعل s'asseoir إضافة إلى أفعال أخرى يصرف مع الضمائر في شكلين. - المترجم .

أجمل تحية نستطيع توجيهها إلى سوسير Saussur، فإذا كنا نهتم بوصف اللغة، فإن المدخل الأول إلى الوحدات يتم عبر مراعاة هذه الاختلافات، فلا شيء سيمنع بالتأكيد، في نهاية تحليل بنيوي، من العودة إلى استعمال أكثر حدسية للمعنى، إلى البحث عن " الفوارق البسيطة"، وعن "انزلاقات المعنى"، وعن قول: "لا أعرف ماذا" ، الذي تكون كلمة ما قادرة على الإيحاء به. فسنرى أن تحليل الخطاب، إذا كان يشتمل بالضرورة على هذا الزمن البنيوي الأول، يستطيع أن يفتح الباب بسهولة إلى اعتبارات دلالية أو أسلوبية أو لغوية أو اجتماعية هامة جداً، إن كل ما نريد الإشارة إليه هنا هو هذا الطابع الضروري لهذا الزمن الأول البنيوي ، لكل تحليل للواقعات اللغوية.

ويمكننا الآن أن نبين، ابتداءً من هنا، التأثير الهام للزمن البنيوي في كل منهج للفرنسية بصفتها لغة أجنبية، وكذلك في كل مقابلة بين اللغات، إننا نعلم على سبيل المثال، أن تعلّم لغة أجنبية لا يستند إلى اكتساب " الأصوات الجديدة" بالقدر الذي يستند فيه إلى إعادة بناء إجمالي لنظام الوظائف الصوتية: وعند الاقتضاء نستطيع القول: " علم الوظائف الصوتية أولا ويليه علم الأصوات"، والتقليدُ الحدسي " للنبرة الأجنبية" هو خير دليل على فهم طابع النظام الكامل والمتماسك لعلم وظائف أصوات لغة ما: إن محاكاة" " للنبرة الانكليزية" أو " النبرة العربية" أو النبرة الروسية" لاتعني ترصيعاً للخطاب ببعض الأصوات غير الموجودة في لغتنا [5] ، إنه يعني تلوين فونيمات لغة المتكلم كلها تبعاً للعادات الصوتية الوظيفية للغة المقلَّدة، أو بالأحرى، تبعاً لمشكلات التكيف مع الأصوات الوظيفية للغتنا[6]، هذه المشكلات التي يواجهها المتخاطبون الذين اختلف نظام لغتهم الصوتي عن نظامها.

وهذا الأمر يصلح مع ذلك لمستويات تحليل أخرى:

فهناك "نبرة أجنبية" على المستوى الصرفي، وعلى المستوى النحوي ، وعلى المستوى المعجمي. إن قولنا "كثيراً جداً" لدى ناطق بالانكليزية يعني الاعتقاد بإمكان ترجمة عبارته الانكليزية Very much . وسيواجه صعوبة كبيرة في الانتقال من النوع النحوي القائم على الجنس إلى نوعٍ نحوي اعتباطي (الكرسي، الاريكه) . ولن أشدّد على هذه النقطة، ولكننا نستطيع التذكير بمزايا المنهج البنيوي

---

[5] اللغة الفرنسية . – المترجم.

[6] اللغة الفرنسية .– المترجم.

دون أن نشير إلى أنه يتيح طرحاً أدق لمسائل الترجمة واتصال اللغات و " الشبكة اللغوية" التي أثارها جورج مونان في كتابه : **المشكلات النظرية للترجمة** (الصادرة عن دار غاليمار)؛ ولمشكلة اختلاف المتطلبات اللغوية بين هذه اللغة وتلك. فهذه اللغة تفرض تحليل هذا الجانب من الواقع، وتلك تجعل هذا التحليل اختيارياً، وثالثة تعبّر بوحدة معجمية ما تعبّر عنه لغة أخرى بمورفيم أو بترتيب الكلمات.

1 – 3 مفهوم النظام

إننا نقترب لا شعورياً من مسائل الخطاب، لقد أُلمحتُ إلى مفهوم النظام لأبيّن ضرورةً كانت تسكن روح السوسورية، وهي النظام المسؤول عن قيمة الوحدات؛ ففي داخل هذا النظام أُخذت الاختلافات التي تحدثنا عنها قبل قليل قيمتَها: فالراء الملثوغة (غ) والراء المهتزة لا تتعارضان في هذا النظام الذي هو اللغة الفرنسية ، ولكن الراء واللام تتعارضان فيه؛ فهناك إذاً لغات لا تتعارض فيها أنواع متعددة من الراء مع اختلاف المعنى، وهناك كذلك لغات لا تتعارض فيها اللام والراء، لأنهما يشكلان عند ذاك فونيماً واحداً.

وعلى متسويات التحليل كلها، يحتاج المنهج البنيوي إلى مفهوم النظام. ولْنُشِرْ بوجه خاص إلى أنه يستند إلى مفهوم **المَتْن** Corpus ، أي إلى مجموع واقعات الكلام ، المعتبرة ممثلة للغة المراد وصفها. إن الضوابط الملاحظة في المتن تتيح، من حيث المبدأ ، استقراء حقائق النظام، أي المنطق الخاص للنظام، ولا شك في أن بناء المتن يمثل مشكلة مختلفة تبعاً لمستويات التحليل: فمن السهل نسبياً جمع متن يتيح دراسة الصوتيات الوظيفية للغة ما، ما دامت الوحدات الواجب إيجادها، أي الفونيمات، هي بضع عشرات في مختلف اللغات؛ وعلى العكس يكون تكوين متن ممثل للصيغ الفعلية الممكنة للغة ما، عملاً آخر مختلفاً ! ويصبح هذا الأمر أكثر صعوبة أيضاً عندما ننتقل، وقد تركنا الصوتيات الوظيفية، إلى المعجم: فإذا كانت المورفيمات كثيرة فإن بإمكاننا اعتبار أنها تشكل – تزامنياً – قائمة مغلقة : **نظاماً مغلقاً** ، وقلما نأمل في أن نرى عدد حروف الجر أو عدد اللواحق في اللغة الفرنسية، قد تغيّر تغيراً في سنة على سبيل المثال: إن هذه العبارة التي قوامها حرف الجر لابد أن تميل إلى أن تتأكد (على مستوى ، أو على صعيد، أو باستثناء). وستميل هذه اللاحقة إلى الجمود إو إلى التطور أو إلى استعمالات جديدة. مثال ذلك في لغة الدعاوة (erie في solderie: التخفيضية في سعر السلع، و fringuerie: التأنقية في اللباس، و artisanerie: الحرفية للمهن اليدوية ... الخ).

ولكن ذلك مسألة تستلزم المدى الطويل؛ وعلى العكس، تتطور المفردات عملياً من يوم إلى آخر: بفعل تطور العلوم والتقنيات والواقعات المعاصرة في السياسة والاقتصاد والإنتاج والتجارة .. الخ.

إن هجلمسلف Hejelmslev في مشروعه: **علم الألفاظ البنيوي**، كتب في الخمسينات أن المشكلة بالنسبة إلى مثل هذا الاختصاص هي " إعادة الفئات المفتوحة إلى فئات مغلقة"، في حين أن إغلاق النظام في المستويات الأخرى من التحليل هو أمر واقعي تقريباً. وفي علم الألفاظ لا يمكن أن يكون النظام مغلقاً لا بقرار من الباحث.

وعلى هذه القاعدة ، توصل علم الألفاظ البنيوي إلى نتائج هامة (أعمال ج. دوبوا، ول. حيلبير، حول المفردات السياسية والثقافية، ومقالات مجلة : **دفاتر علم الألفاظ** للستينات ، الخ) . إن مفاهيم المجال المعجمي، وجمع المتجانس والمترادف تستحق أن تعرض طويلاً من منظور فائدتها في تناول إشكالية اللغة الفرنسية بصفتها لغة أجنبية.

وما سيقدم هنا، مع ذلك، مشروع آخر، هو تحليل الخطاب. إننا نبقى، مع جميع الاتجاهات التي تناولناها بسرعة حتى الآن، على المستوى الأكمل للجملة: فلكي نتقن صناعة الصرف، يمكننا الاقتصار مباشرة على المستويين الأعليين ، وهما مستوى النسق ومستوى الجملة. ومع ذلك أفلا تبقى آثار النظام فيما بعد هذه العتبة الأخيرة ؟ إنه موقف إميل بنفنيست الذي يرى أننا نَبْلُغ مع الجملة مستوى يُفلت من الضوابط اللغوية.

1– 4 النظام والنص

إن سؤالاً يمكن أن يطرح نفسه حتى لو استبعدنا المعالم اللغوية الإضافية extralinguistiques، وهو: هل تصدر قيمة وحدة ماكلُّها عن هذا النظام الإجمالي الذي هو اللغة؟ ألا يوجد مكان لقيمة هي الأخرى لغوية، ولكنها تصدر عن نظام أضيق من اللغة؟

ولكي نعطي فكرة أُولى، حدسية، لما نقصده بذلك ، لِنتساءلْ مثلاً: هل كلمة ليل في قصيدة (مالارمية)، التي عنوانها: **هبة القصيدة**، مدينة بكل شيء إلى اللغة، أي إلى العلاقات النسقية والجدولية، الافتراضية للغة الفرنسية أم أنها مدينة بشيء ما أيضاً إلى بيئتها في القصيدة المعنية، أو إلى توزعها في مجمل قصائد (مالارمية). ولكي نحاكم في اللامعقول ، لنتساءل عما تدين به كلمة

PTYX [7] إلى اللغة الفرنسية أو أية لغة أخرى؛ وما دام الشاعر ابتدع الكلمة لحظة كتابة قصيدة ما، فمن الواضح أننا أمام حالة محدودة لاتدين فيها القيمة اللغوية للوحدة بشيء إلى اللغة، ولكنها تدين بكل شيء إلى النص: إن كلمة PTYX هي قبل كل شيء "فراغٌ، تحفة لفراغ رنان" تدور حوله القصيدة، حتى في هذا لتعريف الغريب. إنها حالة محدودة: فهل هي حقيقية؟ إن لم يبتدع الشعراء كلهم كلمات، فلنعترف أن معظمهم يبتدع كلمات، وكذلك كلمات مركبة، وأنساقاً لم تُر أبداً، وقلّما سُمعت. ولنفكر أيضاً في الإعلانات، في ابتداعاتها وتداعياتها الغريبة، وفي لعبها المستمر على تخوم اللغة.

لقد تناولنا مفهوم الوظيفة الشعرية دون أن نعرّفها وهي الوظيفة التي تناولها ر. جاكوبسون في مقالته التي كتبها في: **مقالات في علم اللغة العام**، وعنوانها "علم اللغة والشعرية"، إنها وظيفة للغة أهدى إليها أفضل قسم من عمله (راجع مسائل الشعرية).

ولن نبقى هنا ضمن النص الشعري وحده " وجاكوبسون ذاته لم يفعل ذلك ، وغايته ألا يقصر استقصاءه على النص الشعري، بل أن يبين أنّ **جانباً** من الخطاب **مكرس دائماً للوظيفة الشعرية**. ففي كل نص هناك نقاط تصدر عن منطق آخر غير منطق الإعلام (الإخبار) ، فإن كانت نظرية الإعلام اجمالاً على حق في الإشارة إلى أن المنطق الأساسي للإعلام (الإخبار)يكمن في استثمار الاختلافات (التعارضات الجدولية والتناقضات النسقية) ، كان كلُّ خطاب، في لحظة معينة ، مضطراً إلى منح قيمة للتماثل : إما من احل الحشو (مثلاً في التعريفات: "التفاحة هي ثمرة شجرة التفاح")، وإما من أجل الفعالية (التكرار التعليمي، الخ) وإما لأسباب سرور شكلي صرف.

وربما كان مفهوم لغة الإيحاء مفيداً في هذه النقطة من الموضوع. إن هجلمسلف يرى أنّ لغة الايحاء "هي لغةٌ يكون مستوى التعبير فيها ذاتُه لغةً ". وهكذا فاللغة الفرنسية (لغة إشارة) تتضمن مستوى للتعبير هو (دوالُّها: signifiants)[8] ومستوى للمضمون هو (مدلولاتها : signifiés)؛ ولكنّ هذا المجموع الذي تشكله دوالّ اللغة الفرنسية ومدلولاتها يمكن أن يُعتبر بدوره مجرد دالّ ضمن " لغة إيحاءٍ " سيكوّن مستوى المضمون فيها "إيحاءات"، أي مدلولات خاصة (بجماعة أو بأسلوب أو

---

[7] كلمة ابتدعها الشاعر، ولا أصل لها في اللغة الفرنسية – المترجم.

[8] جمع دالّ – المترجم.

بكاتب، أو بنص معين). ولما كان هذا الأمر قد بدا بالغ التجريد، كان لابد من إعطاء مثال، هو التالي: إن كلمة شجرة يمكن أن توصف في اللغة الفرنسية، في قيمتها اللغوية وعلى الطريقة السوسورية باستدعاء بمجمل الجداول paradigmes [9] التي تندمج فيها، والأنساق syntagmes [10] التي يمكن أن تظهر فيها ، وبهذا الشكل تكون لدينا إشارتها، قيمتها اللغوية، ولكن إذا كانت كلمة شجرة، تحتفظ بالتأكيد، بهذه الإشارة في هذه القصيدة أو تلك الأغنية، فإنها تتلقى إيحاءً: هو القوة والثبات وفقدان الإحساس، إلخ، وبدقة أكثر، ليست (**الشجرة** ذاتها هي التي ستكون الدالّ الجديد، بل الجدول الذي تدخل فيه في **هذه القصيدة**، وهكذا ستُقرأ "**شجرتي**" في أغنية المطرب براسّان "بالإشارة" لدى سماعها لأول مرة، ولكنّ تكرار هذه السلسلة من الإشارات سيجعل منها عنصرا نصياً نوعياً، ضمن اللازمة (بالقرب من شجرتي، ربما لن ألزم أبداً بالابتعاد عن شجرتي). إن هذه العناصر الخاصة بالقصيدة، المستدلّ عليها بتكرارها، هي التي ستكون الركائز الدالّة للايحاءات الخاصة بالقصيدة المحللة.

إن هجلمسلف يتيح، باقتراحه مفهوم لغة الإيحاء، التفكير بولادة قيمة لغوية في مكان آخر غير تجريد النظام اللغوي، في الجماعات الاجتماعية وفي الأساليب، وفي النص ذاته كذلك. فهو إذاً تطور هام جداً لمفهوم القيمة: فالنص يصبح مكاناً ممكنا لملازمة القيمة مثل النظام. وسيكون بإمكاننا منذئذٍ الاهتمام بالقيمة النصيّة، بالطريقة التي يكون فيها نص ما (أو نمط نص ما، أو أسلوب ما) مسؤولاً، من خلال نظامه التوزيعي الخاص به (من خلال علاقاته الجدولية والنسقية الخاصة)، عن ولادة وحداته النصية ومضمونها الإيحائي، وسنتحدث عن هذا الأمر في النقطة الثانية من هذه الدراسة، ولكن دون أن نقتصر على النص الشعري، متأملين مع ز. هاريس، حالة نص متساوق[11] أياً كان، ومطبقين عليه مناهج التحليل البنيوي للخطاب.

---

[9] الجدول هو مجموعة التصاريف النحوية لجذر معين. و التصاريف النحوية تعني قسمتها بحسب وظائفها إلى أسماء (رجل ، رجال ، رُجيل) أو أفعال (ذهب، ذهبوا، اذهب... الخ) أوغير ذلك - المترجم .

[10] النسق هو سلسلة العناصر اللغوية التي تؤلف وحدة أكبر منها ، ولاسيماني النظم، كالكلمات المتتابعة التي تؤلف جملة. - المترجم.

[11] النص المتساوق هو الذي تتوالى أجزاؤه لتشكل كلاً - المترجم.

2. تحليل الخطاب

لقد أشرتُ إلى وجود التحليل البنيوي للنص الشعري، وهو الشكل الأول للتحليل اللغوي الصرف للنص المتساوق، وينبغي ألاّ ينظر إلى إنجاز هذا التلميح على أنه حكم قيمة: إنني أرى أن من الهام جداً أن توصل، إن لم توحَّد، الإجراءاتُ التي وضعها علماء سيمياء النص الأدبي، وفي طليعتهم جاكوبسون وكذلك الإجراءات التي ستوصف فيما يلي. ومادمت أخذت على نفسي أن أتصدى "لتحليل الخطاب"، أحد من الضروري أن أركّز على إجراءات المناهج التي تستهدف **كل نمط من أنماط الخطاب المتساوق**، لا النص الأدبي وحده.

سأتناول هنا إذاً منهجين: أولهما المنهج الذي تقترحه ز.هاريس في مقالة قديمة (1952)، ولكنها عرفت في وقت متأخر في فرنسا، عبر نشرها في مجلة LANGAGES، في العدد 13 لعام 1969، وثاني المنهجين هو الإجراءات التي طوِّرت في فرنسا بنتيجة المجابهة بين منهج هاريس والاهتمامات النوعية لعلماء اللغة الفرنسيين، ولاسيما اهتمامات المعجميين: ويمكننا أن نتحدث في هذا الصدد عن المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب، وستكون هذه النقطة آخر ما سنعالجه في هذا البحث.

1.2. تحليل الخطاب لدى هاريس

يعنى هاريس بالخطاب DISCOURS، كل شكل من أشكال الكلام المتساوق، الشفوي أو الكتابي، ذي الطول الذي يزيد على جملة. إنه يريد، في تناوله تحليل النص المتساوق، أن يكمل المنهج الذي استعمله **علم اللغة الوصفي** (أي، كما يرى هاريس، علم اللغة البنيوي الأميركي ولاسيما المدرسة التوزيعية)، فقد اقتصر علم اللغة الوصفي على المستوى الأكمل للجملة، وسيُعْنى هاريس بالضوابط في مجموعات أكبر من الجملة، أي **بالنصوص** textes.

إن بحث هاريس لن يُعنى بمعنى المورفيمات، ولا بمعنى الوحدات الأخرى التي يصادفها. وبهذه الطريقة سيحافظ على مبدأ التوزيعيين. والاختلاف يتناول النقطة التالية: يُعنى النحو التوزيعي بحدوث occurrence العناصر في اللغة (إنه يدرس **بيئات** المورفيمات في المتْن، ليستقرىء **توزعها** في اللغة). ومنهج هاريس سيعنى باتفاق العناصر **تبعاً للعناصر الأخرى في النص**. ونستطيع أن نعتمد هذه الصيغة لهاريس: إن منهج تحليل الخطاب لا يُعنى بما يقوله النص، بل يُهمّه: كيف يقول ما قاله؟ فالغرض اللغوي الصرف هنا هو: وضع رسم (تصوّر) لتكرار الوحدات في النص.

وربما كان هذا هو الشيء الأساسي: فهاريس يبحث عن البُنى، عن رسوم التكرار، عن التلازمات الداخلية في النص المدروس. إن معظم شُرّاح منهج هاريس ومستعمليه اعتمدوا فقط هذا الجانب من اقتراحاته. إنهم باعتمادهم، شرعاً، على الأمثلة التي ساقها هاريس يتصورون منهجه على أنه حضوري[12] immanentiste، أي بصفته مقتصراً في دراسته وحقوقه على النص المدروس ذاته، ومهتماً فقط بتحديد الوحدات النوعية للنص، ونظام تركيبها.

ومع ذلك، يعطي هاريس في مقدمة المقالة المذكورة وخاتمتها عناصر مفتاحية لايجوز إهمالها. إنه بالتأكيد يعمل على إنشاء بنية نوعية لنص ما، ولكنه يشجع على أبحاث **حول اختلافات البنية بين نصوص مختلفة**. وهو يلاحظ أن نتائج تحليلات نصوص مختلفة ستنتج مقارنات، تؤدي بالنتيجة إلى ربط اختلافات البنية باختلافات الموضوع أو الأسلوب أو الأفراد. إن المقصود إذاً دعوة إلى اعتبار منهجه في التحليل أداة من أجل علم اللغة الاجتماعي، والمقالة تنطوي على تأمّل نقدي حول الانقطاع الموجود في الخمسينات، بين **دراسة العلاقات بين اللغة والثقافة** من جهة، والدراسة التوزيعية من جهة أخرى. إن هاريس يرى أن تحليل العلاقة بين الثقافة واللغة يتطلب منهجاً لغوياً يستطيع الموقفُ التوزيعي وحده أن يستجيب له. فالمقصود في رأيه إذاً هو أن يزود اختصاصات مثل علم اللغة العرقي وعلم اللغة الاجتماعي بمنهج وصفي كافٍ، من خلال مد التحليل التوزيعي باتجاه النص المتساوق.

وهذا البرنامج يقودنا، للحظة ما، إلى الغرض اللغوي الذي أثرناه سابقاً، والواقع أن في تقليص عمل هاريس إلى دور مطوّل للنحو التوزيعي تعسُّفاً. إننا نستطيع الآن فهم فكرته الإجمالية. فهاريس ينطلق من فكرة أن المنهج التوزيعي **حول المتن**، بالتعريف، لايستطيع دراسة العلاقات التوزيعية بين الجمل، لأن المتن هو "المجموع الاعتباطي لجمل مأخوذة من لغة معينة"، وعلى العكس يمكن أن تُجرى هذه الدراسة على **النص المتساوق**. والحقيقة أن اقتراح ترك المتن، على حد قول هاريس، ضروري للمعرفة الواقعية للغة، لأن "اللغة لاتقدم في كلمات أو جملٍ مستقلّة، بل في خطاب متساوق". إن كلّ دراسة مقتصرة على المتن لاتستطيع إذاً تعيين بعض السمات الشكلية المميزة، التي لاتظهر، ولاتجد قيمتها إلا ضمن إطار النص المتساوق. ومن جهة أخرى، تتعلق دلالة هذه السمات

---

[12] الحضورية في اللغة: منهج يسعى إلى وصف اللغة باعتبارها كياناً مستقلاً، دون الاستعانة بمناهج أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم المنطق. - المترجم.

الشكلية، بالعلاقة بين الموقف و الخطاب، فإذا كنا رأينا سابقاً أن هاريس يرفض التساؤل عن معنى الأشكال المتكررة في التحليل، فإن هذا الرفض ليس صالحاً إلا من خلال زمن التحليل التوزيعي الصرف، إنه يبين، في الواقع، أنّ لهذه السمات الشكلية معنىً، ولكنّ فهمها يتطلب ربط النص بموقف إنتاجه: "إن ترابطها مع موقف ما يعطى وضع دلالة لحدوث هذه الخصائص الشكلية".

2.1.2 المنهج

وما دمنا لانقتصر على تحليل مضمون النص المتساوق، بل نهتم بشكله ("كيف يقول النص ما يقول؟")، فكيف نعمل؟ وأيَّ بُنَى نُعيِّن؟. يرى هاريس أن "المورفيمات الوحيدة أو الفئات الوحيدة التي نستطيع معالجتها على حده، هي تلك التي تنطوي على خصوصيات توزع محددة نحوياً". فكيف تظهر العناصر في النص؟ وبجانب أية عناصر بشكل دائم؟ وفي أية بيئة مماثلة دائماً؟ إن المقصود إذاً تحديد "الحدوث النسبي لهذه العناصر، بعضها بالنسبة إلى بعضها الآخر".

إن الأمر المثالي بالتأكيد هو البيئة المماثلة، وفي هذه الحال تشكل المورفيمات القريبة من هذه البيئة المماثلة فئة. ولكنّ هذا نادر: إننا نستطيع بالطبع ذكر بعض الفئات النحوية التي ستملك هذه الخصوصية، مثال ذلك أسماء العلم للأشخاص: فمن وجهة نظر نحوية، كل ما يقال عن عمرو يمكن أن يقال عن زيد، ولكن الموقف المعكوس هو الأكثر حدوثاً: فمن الواضح أنه لايمكن لأية صفة أن تكون نعتاً لكل اسم في اللغة، وأنّ أيَّ فعلٍ لايمكن أن يكون فاعله كل أسماء اللغة.

وفي نص ما يمكن أن يكون تماثل التوزع أكثر تكراراً: فهناك نصوص تتكرر بشكل واسع، وتضم على سبيل المثال تعريفات متعددة للموضوع ذاته (الإشاعة، والإعلان، والصلاة،.. الخ). غير أن ذلك سيكون غير كافٍ لبناء تحليل عام للنص المتساوق. إن مفهوم **العناصر ذات البيئات المتعادلة** (لاالمتماثلة فقط) هو الذي سيتيح إذاً للتحليل أن يُبْنَى. فليس المقصود الغشَّ عبر الخلط بين التعادل والتماثل، بل رسم سلسلة تعادلات تربط البيئتين المتطابقتين تقريباً. فإذا تمّ التوصل إلى ذلك فسيكون باستطاعة الوحدتين الظاهرتين في هاتين البيئتين اللتين تربطهما من الآن فصاعداً سلسلة تعادل، أن تنتظما في فئة واحة توزيعية.

وسيكون المبدأ هو التالي: في تحليل الخطاب سيُعَدُّ قسمان من الكلام لهما بيئة واحدة في مكان ما، متعادلين، حتى في مكان آخر لاتكون لهما فيه البيئة ذاتها: إن هاريس يوضح استدلاله بمثال معدٍّ لهذه الحالة:

1 – تسقط الأوراق هنا نحو	منتصف الخريف.
2 – تسقط الأوراق هنا نحو	نهاية شهر تشرين الأول.
3 – الموجات الأولى من البرد تأتي بعد	منتصف الخريف.
4 – نبدأ بالتدفئة بعد	نهاية شهر تشرين الأول.

فالجملتان الأولى والثانية تضمان جزءاً مماثلاً هو **(تسقط الأوراق هنا نحو)**. وانطلاقاً من ذلك سنقول: إن الجزأين الموجودين في هذه البيئة المتماثلة متعادلان، إن منتصف الخريف ونهاية شهر تشرين الثاني متعادلان إذاً. وما يضيفه هاريس هو تعميم علاقة التعادل هذه على النص كله: ففي النص المدروس المفترض أن هاتين الجملتين مأخوذتان منه، سيُقال عن كل حدوث لـ **منتصف الخريف**: إنه معادل لكل حدوث لـ **نهاية شهر تشرين الأول**. ومذ ذاك سيعامل هذان الجزءان، المصادفان في الجملتين الثالثة والرابعة، فيهما على أنهما **بيئتان متعادلتان** بالنسبة للأجزاء التي تكون ملازمة لهما، وسيكون لدينا إذاً تعادل من الدرجة الثانية بين: **الموجات الأولى من البرد تأتي و نبدأ بالتدفئة بعد.**

لِنوجزْ بالقول: إن تماثل: **تسقط الأوراق هنا نحو** (1 و2) يستجر التعادل من الدرجة الأولى بين: **منتصف الخريف و نهاية شهر تشرين الأول**، وهذا التعادل من الدرجة الأولى يستجر بدورة تعادلاً من الدرجة الثانية بين: **الموجات الأولى من البرد تأتي بعد و نبدأ بالتدفئة بعد.**

وبتحديدنا بإشارة = علاقة التعادل أنشأنا:

منتصف الخريف = نهاية شهر تشرين الأول

ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن الجزء: **منتصف الخريف**، يشكل بيئة مماثلة من أجل: **تسقط الأوراق هنا نحو**، ومن أجل: **الموجات الأولى من البرد تأتي بعد**. ومنذئذٍ يكون لدينا لابيئتان متعادلتا فحسب بل ثلاثٌ، وهذه الأجزاء الثلاثة تشكل **فئة تعادل**. فإن رمزنا لهذه الفئة التعادلية بالحرف (ت)، وللفئة التي يشكلها الجزءان المتعادلان: **منتصف الخريف ونهاية شهر تشرين الأول** بالحرف (و)، استطعنا أن نكتب:

ت	و
ت 1. الأوراق تسقط نحو	و 1 . منتصف الخريف

ت 2. الموجات الأولى من البرد تصل بعد و 1. نهاية شهر تشرين الأول.

ت 3. نبدأ بالتدفئة بعد

وهذا العمل الأول، المنفذ على "نص" سطحي كلياً، ليس مقنعاً جداً، إن الأمر في رأي هاريس يتعلق بطرح الخطوط الكبرى لمنهجه. وبالرجوع إلى مقالته سندرس الخطة التي يتبعها من أجل تحليل نص دعاوي. إن المشكلة الكبرى التي يواجهها التحليل، إذا اقتصر على المبادىء المقدمة وحدها، ستكون مشكلة العدد القليل للبيئات المعادلة في النص: فسلاسل التعادل ستقطع بسرعة، وفئات التعادل لن تكتمل. إن هاريس سيعطي نفسه إذاً حقوقا إضافيّة باستثمار مفهوم التحويل النحوي: فباستعمال المحلل معرفته للغة الموصوفة، يستطيع، كلما كان ذلك مفيداً (أي عندما ينتج عن ذلك تعادل أكبر)، أن يستبدل بالجملة المحللة إعادة صوغها نحوياً[13].

لنفترض مع هاريس أن نصّنا المعدّ لهذه الحالة يحوي في نهايته الجملة التالية: " لدينا دائماً كثير من الإزعاجات عندما نبدأ بالتدفئة". إننا نتبين فيها بسهولة وجود جزء صادفناه سابقاً: **نبدأ بالتدفئة**، ولكنّ ما يربكنا في الحالة الجديدة هو موقعه في الجملة: إنه بالتأكيد ينتمي إلى الفئة (ت)، ولكنّ مكونات الفئة (ت) تأتي في بداية الجملة. ولا نستطيع، لأول وهلة، أن نقول: أيشكل الجزء: **لدينا دائما كثير من الإزعاجات**، جزءاً من الفئة (و) أم لا؟ إنه بالتأكيد متلازم مع إحدى مكونات (ت)، ولكنْ في ترتيب معاكس لما لاحظناه حتى الآن. إننا مضطرون من أجل وصف هذه الجملة الجديدة إلى افتراض (و ت)، في حين أنه كان لدينا ترتيب (ت و). إن هاريس الذي تصرّف "بخشونة"، كما يعترف بذلك، يقترح هنا تحويلاً يجعلنا ننتقل إلى: **نبدأ بالتدفئة مع كثير من الإزعاجات دائماً**.

وإذا قبلنا هذه المعالجة فإن النص يكون قد ضبط ولحِق بترتيب (ت و)، وتكون الفئة (و) قد ازدادت وحدة، فهي تظهر من الآن فصاعداً في شكل:

و 1. منتصف الخريف.

و 2. نهاية شهر تشرين الأول.

---

[13] دون تغيير في المعنى بالطبع - المترجم.

و 3. مع كثير من الإزعاجات دائماً.

3.1.3. التقنيات المساعدة

لقد بدونا على راحتنا مع عبارة: " الكثير من الإزعاجات". و"تحويلنا" كان موضوعاً لهذه الحالة حصراً، ويخشى أن نلجأ، إن نحن تابعنا هذا الموقف باسم تماثل المعنى بين جملتين، إلى تسويغ أيّ استعمال. إن هاريس يفكر أولاً في مسألة **الحدوثات المتزامنة الآلية** Cooccurrences automatiques. وهذا هو تطبيق التفكير حول الدوالّ المنفصلة على تحليل الخطاب. إن دالاً منفصلاً هو حالةحدوث متزامن آلي: ففي جملة: أنت تتحدث **يرتبط حدوث** حرف التاء في أول الفعل المضارع، وهو سابقة[14] فعلية بحدوث أنت، وهو ضمير المخاطب المفرد المذكر. فيجب إذاً أن نتجنب معالجة هذه الواقعات على أنها مستقلة: "إذا وجدنا في نص ما، عناصر متماثلة (متكررة) أو مختلفة، لا يظهر أحدها إلا بظهور الآخر، استنتجنا من ذلك أن هذه الحدوثات ليست مستقلة، وحددناحدوثها المنظم بصفته عنصراً واحداً في عرضنا للنص". ويترتب على هذا الأمر نتائج هامة: إن على هاريس أن يصف نصّاً تظهر فيه (فعلاً هذه المرة) الجملتان:

1. هم يفضلون (س) على أي مقوٍ للشعر قد استعملوه، و

2. أنت أيضاً وأسرتك كلها سوف تفضلون (س) على أي مقوٍّ للشعر قد استعملته.

إن التماثل في هذه الحالة يقتصر في نهاية الجملة على: **استعملـ...ـه**[15]. ومع ذلك نحس أن في الأمر ما هو أكثر من ذلك. إن مفهوم الحدوث التابع Occurrence dépendante يتيح تفسير هذا الحدس: فالواقع أنّ "اختيار عضو من المجموعة (**هم، أنت**) يرتبط باختيار كَلِمَتَيْ هذه المجموعة الموجودة قبل الفعل (يفضِّل)". فإن قبلنا هذه الفكرة، وبدلنا بالحدوث الثاني للمجموعة رمزاً , وليكن (ق)مثلاً ,استطعنا أن نكتب :

1 - هم/ يفضلون (س) على أي مقوّ للشعر استعْمَلَه (ق).

2 - أنت أيضاً وأسرتك كلها سوف /تفضلون (س) على أيّ مقوّ للشعر استعْمَلَه (ق).

---

[14] السوابق هي الحروف التي تضاف إلى بداية الجَذْر. وأما اللواحق فهي التي تضاف إلى نهايته - المترجم.

[15] نلاحظ هنا أن التماثل لايشمل إلا الفعل (استعمل) والضمير المتصل الذي هو الهاء. - المترجم.

وهكذا استطعنا بتطبيق اعتبار خاص بقواعد اللغة، أن نُحَسِّن الحشو في النص، الذي تخفيه عرضاً قاعدةحدوث مرتبطٍ. ونتيجة المعالجة هي:

1 – أن الجزأين الأخيرين من الجملتين أصبحا متماثلين. و

2 – أن الجزأين الأولين، الموجودين في بيئتين متماثلتين، هما من الآن وصاعداً متعادلان.

وقد بقي أن نشير، بخصوص هذه المسألة، إلى أنه إذا كانت قاعدة التبعية قاعدةً لغوية، فإن التبعيَّة الموجودة هنا بين (**هم**) الأولى والثانية، و(**أنت**) الأولى والثانية، تقتصر على النص المقصود: إن من الجلي أن جملة مثل: **هم يفضلون (س) على أي مقو للشعر استعمَلْتَه**، ليست مستحيلة، فإذا كانت هذه الجملة موجودة في النص المقصود فلن يكون باستطاعتنا اللجوء إلى المعالجة المعتمدة سابقاً.

1.3.1.2. التحويلات النحوية :

ما إن نلاحظ أن معالجة النص تبعاً للمعارف عن اللغة تستطيع إغناء فئات التعادل، حتى يغدو ضرورياً أن نفكر في هذا الحق الإضافي الذي يمنحه المحلّل لنفسه.

لقد انطلقنا من واقعات حدوث مرتبط، أي من حالات يكون من الموسف أن نُدْخِل فيها مرة ثانية فرقاً أُشير إليه سابقاً، مادام هذا الفرق الثاني مرتبطاً بالأول.

ولكنّ من الشائع جداً أن تظهر في الخطاب "حالات شذوذ مُسَوَّى(، أقصد بذلك بدائل Variantes ليست لها قيمة خاصة، ولكنها مَدْيَنَة بكل شيء للتركيب. لنأخذ مثالاً على ذلك بعض حالات القلب[16].

لنفترض أن لدينا نصّاً يضم التعاقبين التاليين:

يجب س	il faut X
كذلك يجب ص	[17]encore faut - il Z

---

[16] هذه الظاهرة لاتنطبق على اللغة العربية. – المترجم.

[17] بعد كلمة encore و aussi يحصل في اللغة الفرنسية قلب لموقعي الفعل والفاعل إن جاءت هاتان الكلمتان في صدر الجملة، خلافاً للقاعدة العامة، ويفصل بين الفعل المتقدم والفاعل المتأخر خطٌّ صغير كما في المثال. ـ المترجم.

فإذ اقتصرنا بدقة على التوزع في هذه الحال فلن يكون هنا تماثل. ومع ذلك فإذا سمحنا لأنفسنا، لحظةً، بالعودة إلى المعنى أدركنا حيداً أنّ هناك تأكيدين للوجوب هما: il faut, faut - il واختلاف التعبير ليس إطلاقاً ذاك الذي يعارض صيغة "faut - il" الاستفهامية: فالصيغة الثانية لا تظهر بهذا الشكل إلا في إثر وجود العبارة الاستدراكية encore في بيئتها اليسارية[18]. إنّ وضع التماثل بين الصيغتين السابقتين سيتيح لنا أن نفترض تعادل (س) و(ص)، فنحصل بذلك على درجة تعميم لم يكن بلوغها ممكنا دون الأخذ بعين الاعتبار للتماثل المستتر تحت "الاختلاف المسوّى" الذي حددناه. ويمكننا انطلاقاً من ذلك أن نفترض ما يلي:

	تماثل		معادل
(أيضاً)	يجب	/	س
	يجب	/	ص

وانطلاقاً من ذلك يمكننا أن نعمم ما يلي: سنعطي لأنفسنا الحق في كل تحويل للجملة يتيح إظهار تماثل مولّد للتعادل، حالما يمكننا الاعتماد على قاعدة عامة لنحو اللغة. لنفترضْ مثلاً نصّاً يقدم سلسلة هي (أ ف) بحيث تكون (أ) اسماً أو نسقاً اسمياً متماثلاً دائماً، وتكون (ف) سلسلة من الأفعال أو جداول فعلية تجعلها بيئتها المتماثلة (أ) متماثلة، على الشكل التالي:

زيدٌ يلعب

زيدٌ يركض

زيدٌ يرى الكلب

ومع تقدمنا في النص سنجد الجملة التالية: **عابر طريق ينادي زيداً**. هنا نحن أولاء ننخرط في نظام جديد، قد يكون مثمراً (إذا قام هذا العابر مثلاً بدور هام في الجزء التالي من النص)، ولكن إذا استمر النص، المركز على زيد، في إمدادنا بِبُنَى من نوع (ف أ)، فسيكون من الموسف ألا نستطيع أن نفعل شيئاً بهذه الجملة من نوع (س ف أ)، حيث تمثل (ف) الفعل: ينادي، وتمثل (أ) زيداً. إن

---

[18] أي أن encore تكون على يسار "faut - il" من حيث ترتيب مكونات الجملة في اللغة الفرنسية كما في المثال. - المترجم.

مراعاة التعادل التفسيري بين جملة مبنية للمعلوم وجملة مبنية للمعلوم مطابقة لها تكفينا لتسوية المتن. وسيكون لدينا إذاً:

زيدٌ + يُنادى من حاره

(حيث تدل إشارة (+) على عملية التحويل التي قمنا بها)، وهكذا أعيدت الجملة إلى بنية (أ ف)، فسجَّلت بذلك بيئة مماثلة هي (زيد) ومثرية لفئة التعادل (ف) بوحدة جديدة هي: (+ يُنَادى من حاره).

وما إن نحاولُ أن نحلّل، بحسب منهج هاريس، كلَّ نص حقيقي (غير معدٍّ بهدف التمثيل على حالة معينة)، حتى نلاحظ ضرورة إدخال هذا النوع من التحويل الذي يقوم على تسوية المتن تبعاً للمعارف العامة عن قواعد اللغة. فكيف يحرم الإنسان مثلاً من الاعتراف بتكرارات الصدارة؟[19] إذ حتى في النص الأقل اهتماماً بالأسلوب، والأكثر استعداداً لقبول التكرارات، سيُضمَّر[20] بسرعة اسمٌ ما أو نسقٌ اسمي يتكرر غالباً مثال: "الرجل الذي قابلتَهُ البارحة عاد ليراني، لقد قال لي: إن (...)، فأجبتُه: (....)". فإن أردنا جدياً أن نهتم بنظام التعادل في مثل هذا النص، أي في الكتلة الكبرى للنصوص تحتّم علينا أن نمتلك القدرة على **إعطاء أنفسنا الحق في عدم التضمير**، أي في أن نستبدل بالتفسير مدلوله في النص، ففي المثال المعطى آنفاً، سيكون بالإمكان، إن كان ذلك مفيداً في تكوين فئات التعادل، أن يُستبْدَل بالضمير المستتر (هو) في قال، وهاء الغائب في (فأجبته)، جملة: (**الرجل الذي قابلته البارحة**). إن هاريس يبيّن في هذه النقطة من برهنته بعض التحويلات التي يبدو له مهماً أن يتمكن من استعمالها من يصف نصاً إنكليزياً. سنختصر منها، ولكننا سنحدد بعض التحويلات الملائمة بعض الشيء من أجل اللغة الفرنسية[21]. لقد رأينا سابقاً فائدة افتراض التعادل بين جملة مبنية للمعلوم وجملة مبنية للمجهول، ولنشر إلى أنّ هاريس يعتبر هذا التعادل غير موجَّه، وإلى أننا نستطيع، تبعاً لحاجات تحليلنا، أن نجد فائدة في جعل جملةٍ مبنيةٍ للمجهول، مبنيةً للمعلوم أو العكس:

---

[19] أي تكرار الحرف الأول أو الحروف الأولى من كلمة، أو الكلمة أو الكلمات الأولى من جملة... الخ. المترجم.

[20] التضمير Pronominalisation، هو استخدام الضمير بدلاً من عنصر آخر في التركيب منعاً للتكرار. وهذه هي وظيفة الضمير الأساسية. المترجم.

[21] بعض هذه التحويلات بدا لنا ـ بعد التمحيص ـ ملائماً للغة العربية، وسنشير إليه في حينه. وهذا مادفعنا إلى أن نعرب الرموز إلى اللغة العربية. ـ المترجم.

إن المعيار الوحيد هو إغناء فئات التعادل. وسيكون الأمر كذلك بخصوص الكثير من التحويلات المقترحة: فإذا افترضنا تعادلاً بين عبارة: **الصبي الذي هو أشقر**، وعبارة: **الصبي الأشقر**، فإننا نعطي لأنفسنا الحق في أن نحوّل عبارة: **الأوراق التي هي خضراء**، إلى عبارة: **الأوراق الخضراء**، مثلما نحول عبارة: **الناس الحاضرون**، إلى عبارة: **الناس الذين هم حاضرون**. إن هذا الأمر هام، ومع ذلك اعتدنا غالباً، تحت التأثير المشترك "للحِسِّ السليم" وللنحو التوليدي، أن نعتبر التحويلات موجَّهة، سائرة من "البسيط" إلى "المركب" (انظر عبارات النحو التقليدي: **جملة بسيطة/ جملة مركبة**)، ومن "العمق" إلى "السطح"(مفاهيم شومسكية).إن التحويلات في نظر هاريس هي معالجات بسيطة، قائمة على ضوابط تعادل ملاحظةٍ في اللغة، ومن غير الهام إذاً أن نعرف إن كانت نتيجة التسوية المجراة قد تولدت من الأسهل أو من الأصعب: فالأساسي أن تقدم التسوية، من النص، ترجمة أغنى بالتعادلات.

لِنعْطِ بعض المعادِلات الفرنسية للتحويلات التي يقترحها هاريس:

أولاً: إذا كان لدينا (س.ت.ي) فإن (س)= (ي). إننا نقرأ هذه القاعدة هكذا: "إذا كان لدينا تعاقُبُ (س)+ أداة ربط+ (ي)، حيث تكون (ت) فيه حرف عطف مثل (**و، أو، لكنْ**)؛ أو تكون بعض العبارات على شكل: (**مِثلَ، بدلاً من، الخ**)، فإن التتمات (س) و(ي) تكون متعادلة". مثال ذلك: ستوصف جملة: هو طويل ونحيف بـ (أ.س.ت.ي)، وسنطبق القاعدة: "إذا كان لدينا (س.ت.ي) فإن (س)= (ي)"، وهذا يتيح لنا أن نكتب: (أس: أي)، أي أن نحوّل النص إلى: **هو طويل: هو نحيف**[22].

ثانياً: إذا كانت (ن1) هي (ن2) فإن (ن1)= (ن2). إنّ فعل الكون يدل هنا على أي شكل لا لفعل الكون فحسب بل كذلك لأفعال تسبق صفات مثل (بقي، بدا). إن تطبيق تحليل الخطاب يقود من جهة ثانية إلى اعتبار أن هذه القاعدة كافية بالنسبة للغة الإنكليزية وضيقة جداً بالنسبة إلى اللغة الفرنسية. فالواقع أن اللغة الإنكليزية تحدد، باستعمال أداة التنكير (a) الطابع الإسمي لـ (ن2) مثال:

(hi is a doctor/ a socialiste: **هو طبيب، اشتراكي**) إن الاختلاف يحصل بشكل آلي بين (hi is big و hi is a doctor : **هو كبير**). أما في الفرنسية فلا يوجد الإلزام نفسه، وسيكون علينا أن نجعل

---

[22] وهذه القاعدة كما نرى قابلة للتطبيق على اللغة العربية كما ظهر في المثال ـ المترجم.

في فئة (ن2) كثراً من الوحدات القابلة وللاستعمال الإسمي وللإستعمال النعتي فالمثال التالي (il est gentil:هو لطيف , لا يصدر عن القاعدة , ولكن يجب أن يكون باستطاعتنا أن نجعل المثال التالي : il est socialiste : هو اشتراكي , ممثلاً لبنية (ن 1 = ن 2)[23]

ثالثاً : إذا كان لدينا (ن1 ن2) فإن (ن1) = (ن2). ومثال هاريس لذلك هو: **الضغط ض يزداد**، الذي يحلله إلى: **الضغط يزداد و ض يزداد**. وهذه القاعدة، القليلة "الأهمية" في الظاهر، يتيح مع ذلك تسويات مفيدة.

رابعاً: (ن.ف) أنّ (ن.ف)= (ن ف): (ن ف). مثال ذلك: (**أبرقت أننا سنصل غداً**)، الذي سيكون معادلاً لـ (أبرقت: سنصل غداً)[24].

إن هذا المثال مناسبة لتبيان الاستعمال الذي يجب القيام به بخصوص بعض التحويلات التي يقترحها هاريس: فهنا يوجد اختلاف بين الفرنسية والإنكليزية. ففي الإنكليزية لا يوجد فرق في الصيغة بين الجملة التابعة المبدوءة بـ(that) والجملة المستقلة المتوافقة معها: (ستكون الصيغة الفعلية للجملتين هي: We'll arrive: سنصل)؛ أما في اللغة الفرنسية فعلى العكس، تكون الجملة المستقلة في المستقبل، وتكون الجملة التابعة في "صيغة الشرط" بصفته مستقبل الماضي. ويبدو، في الظاهر، أن ثمة مشكلة خطيرة في نقل القاعدة هكذا من لغة إلى أخرى. ولكن لو تأملنا الأمر تبين لنا أنْ لاشيء من هذا القبيل: إذ يكفي أن نستعيد مفهوم **الحدوث المقترن** occurrence liee الذي عرضناه سابقاً، والذي هو ببساطة، استثمار المفهوم الأكثر شيوعاً **للبديلة التركيبية** variante combinatoire، على مستوى الجملة، والواقع أن الصيغة "الشرطية" للجملة التابعة ليس لها قيمة دلالية خاصة، واستعمالها تفرضه اللغة (**إن جملة: أبرقتُ أننا سنصل غداً**، تبقى ممكنة بالطبع مثل جملة: **أبرقت أننا وصلنا البارحة**، ولكنها تحيل إلى زمن القول الحاضر، على خلاف الصيغة المدروسة التي لا تحيل إلا إلى **زمن القول السابق**: إلى زمن كتابة البرقية). إن الصيغة الشرطية التابعة ليست إذاً إلا الترجمة المحتومة

---

[23] وهذه القاعدة قابلة للتطبيق على اللغة العربية، ولكنّ محدوديتها مماثلة لمحدوديتها في اللغة الفرنسية، وذلك لعدم وجود أداة تفكيك مماثلة لتلك التي تميز، في اللغة الانكليزية الاستعمال الاسمي من الاستعمال الوصفي (النعتي). - المترجم.

[24] وهذه القاعدة قابلة للتطبيق على اللغة العربية في شروط مماثلة لاستعمالها في الانكليزية، على خلاف اللغة الفرنسية، مع ملاحظة ضرورة قلب الرموز، بحيث تصبح (ف ن) بدلاً من (ن ف)، على اعتبار أن (ف)= فعل، و(ن)= اسم. المترجم.

لمستقبل الجملة المستقلة. ومنذئذ يكون الفعل الرئيسي في الماضي، ومنذئذ أنقل خطابي الماضي ولا أحيله إلى اللحظة الحاضرة.

سأوقف هنا هذا الاستدعاء للتحويلات التي اقترحها هاريس والتي تحيل إلى المقالة التي وردت في مجلة langages، في العدد الثالث عشر، بخصوص التحويلات الثمانية الباقية: إن الأساسي هو أنْ نوحي هنا بالاتجاه الذي يعمل فيه الكاتب، بمقدار ما سيتطلب كل تحويل "سنأخذه" عنه، من تكييف مع اللغة الفرنسية، وتحقق من فاعليته بالنسبة إليها، كما رأينا ذلك مع القاعدة المدروسة سابقاً، وهناك سبب آخر، وهو أن التحويلات التي يقترحها هاريس هي في الأساس مؤشرات ولايمكنها أن تشكل أدواتٍ كافية وضرورية لوصف أي نص؛ فالأداة لن تكون كافية، لأن كل نص سيضع المحلّل إزاء مواقف خطابية غير متوقعة، تتطلب منه أن يسأل اللغة ليتحرى فيها وجود ضوابط (قواعد) تمكنه من ضبط المتن بحيث يُغني التعادل الذي قاده النص إلى افتراضه. ولكنه لن يكون ضرورياً هو الآخر؛ لأن غالبية النصوص لاتستثمر إلا جزءاً من ضوابط اللغة، فمثلاً يمكننا أن نقرأ جيداً نصاً كاملاً لاتظهر فيه البنية (ن1 ن2) ، أو لايكون لها **مكان فيه لتعالج من جديد**. إننا نعتقد أنّ قواعد مختلفة ستتنافس في الغالب، وأن المعيار الوحيد للاختيار سيكون إذاً **اهتمام المحلل**.

وكذلك، يقول هاريس فيما بعد: إن "المادة التي لاتنتمي إلى أية فئة تعادل، ولكنها ترتبط نحويا بعضو من فئة، تنضم إلى هذا العضو من أجل تشكيل عضو موسع للفئة المعينة". لنفترض وجود نص صادفتُ فيه عدة مرات عبارة **السيد عمرو**، ثم صادفتُ عبارة **الرئيس عمرو** (مثلاً الرئيس عمرو يصل غداً)؛ إن لدي هنا اختياراً بين استراتيجيّتين: إما تلك التي اقترحها هاريس منذ قليل، فأُدخِل تبعاً لها عبارة: "**الرئيس عمرو**" في فئة التعادل: (**عمرو**)؛ وإما أن أطبق قاعدة: "إذا كان لدينا ن1 ن2 فإن ن1= ن2"، وأنشيء جملتين، أولاهما: "**عمرو يصل غداً**"، وثانيتهما: "**الرئيس يصل غداً**". إن (ن) الجملة الأولى تكمل فوراً الفئة "**عمرو**"، ولكنّ (ن الجملة الثانية: **الرئيس**، ليست إلا المعادل من الدرجة الثانية **لعمرو**": إن الذي يتماثل في الجملتين الأولى والثانية هو (س)، أي (**يصل غداً**)، وحين نأخذ بعين الاعتبار هذا التماثل يكمل: (**الرئيس**) الفئة التي تهمنا.

4.1.2. نتائج التحليل الهاريسي

في نهاية هذا العرض البالغ السرعة والتجريد، ينبغي أن نطرح السؤال التالي: إلامَ **يؤدي** التحليل الهاريسي؟ إن المستعملين، الخائبين غالباً، يشكُون منه أحياناً، فيرون أن الإجراءات ثقيلة والنتائج مبتذلة أحياناً؛ إنه استعمال مطرقة ثقيلة من أجل سحق ذبابة.

فإن كنا نطلب منه في الواقع مانطلبه من تحليل المضمون، فإننا نجانب الصواب: إن تحليل الخطاب ليس إطلاقاً أفضل تحليلٍ للمضمون، إنه شيءٌآخر.

إن مقالة هاريس تفتح الطريق عبر حوانبها الغزيرة وحماستها واضطرابها. فإذا كان هذا العرض دفاعاً حماسياً من أجل هذا المنهج، ومن أجل قراءة هذه المقالة الثمينة وألفتها، فإنّ من المناسب أن نحذر القارىء من كل قراءة مقللة من مكانة هاريس تقصُرُه على حوانبها التقنية. إننا نستطيع، بتجميع مقاطع مختلفة من المقالة، أن نوجز أهدافها على الشكل التالي: إن منهج تحليل الخطاب، بحسب هاريس، قابل لتقديم **نتائج شكلية ونتائج لغوية اجتماعية**.

1.4.1.2. النتائج الشكلية

الجانب الداخلي. إن تحليل الخطاب الهاريسي يقدم ، بصفته منهجاً حضورياً، معطيات هامة عن **النص المدروس**: هي النتائج الداخلية. وليس لدي متسع هنا لأبين ذلك، ولكنّ المنهج وسيلة جيدة من أجل أن نحدّد، داخل نص ما، ضوابط خاصة به، وهي، على نحو مغاير، غير مرئية في عالم ظهور فئاته التعادلية وتطورها وإغلاقها: ففي بعض النصوص ستخلق الصيغ نوعاً من التضامن، ومن الترابط بين أجزاء النص كلها؛ وفي نصوص أخرى ستكون التعادلات، على العكس، مجمّعة، فتعزل جزءاً من النص بصفته نوعياً، أو تربط جزأين أو عدة أجزاء من النص "فوق" مقطعٍ أو مقاطع لاتمثل الصيغ ذاتها.

الجانب التقابلي: سيكون مهماً بالتأكيد أن تقارن النتائج المتوصل إليها من خلال عدة نصوص، بحيث نتحرى وجود بنية مالفئات التعادل، للصيغ، نادرة أو متكررة أو خاصة بفئة ما من النص.

الجانب التنبئي: وأخيراً - وهذا جانب من المنهج مثمر جداً، ومهمل غالباً من الباحثين المضطرين إلى تقويم فاعلية منهج هاريس - يلاحظ الكاتب أن هذه الخطوة تسمح بالتقدم، **انطلاقاً من النتائج الشكلية**، في دراسة **مالايقوله النص**، ودراسة نظام مفترضاته ومتضمناته. لتكن لدينا سلسلة جمل هي: أب: أت: ي ب في النص؛ إننا نعلم انطلاقاً من ذلك أن التحليل سيدون التعادل من

الدرجة الثانية بين (أ) و(ي). ويمكننا الاقتصار على إبراز هذه النتيجة في الجدول النهائي: إن ذلك ذو حدوى. ولكننا نستطيع أيضا أن نختبر **انتاجية فئات التعادل**. وهكذا نستطيع انطلاقاً من ملاحظة أنّ (أ)= (ي) أن نشكل الجملة: (ي ت). وفي رأي هاريس أن هذا الاستثمار للإمكانات التي يحددها التحليل و لم يستثمرها النص هام "إذا أردنا أن نعرف ما هو مطلوب، ولكنه ليس مصوغا بجلاء في نص ما". إن تطبيق تحليل الخطاب يضع الباحث، في الواقع أمام هذا الجانب للنّص، التحتي بالنسبة للجمل المنتجة فعلاً. ومن الشائع أن يمارس النص تأثيراً حقيقياً في "الشبكات الترابطية" (لنتكلم على طريقة سوسير)؛ إن تطبيق المنهج الهاريسي " لنحوٍ للنص" حقيقيٌ سيتيح توضيحاً **دقيقاً وغير حدسي** لهذه الإمكانات للنص وللترابطات التي يوحي بها، المقولة دون أن تُقالَ والمقروءة دون أن تُقرأ.

2.4.1.2. النتائج اللغوية الاجتماعية

إنها غير مثارة في المقال إلا بصفتها احتمالات. والمؤلف الذي يستند على نصوص لم تدرس تقابلياً، لايرجع، في خاتمته، إلى هذا الجانب من منهجه. غير أنني أذكر أنه قدّم في صفحاته الأولى مرافعة من أجل أن تدمج في علم اللغة مشكلة "العلاقات بين السلوك (أو الوضع الاجتماعي) واللغة"، وأنه يرى أن تحليل الخطاب سيكون منهجاً ملائماً لدراسة هذه المشكلة.

والمقال يشير تلميحاً إلى هذه الجوانب المعروفة حتى تلك اللحظة بأنها "لغوية خارجية: extralinguistiques". إنه يشير إلى اتجاهين كبيرين، ويقترح نوعين من التغيّر المتزامن هما: العلاقة السببية **بين الشروط الشكلية لإنتاج الخطاب** وبُنى النص، والعلاقة السببية بين **الشروط الاجتماعية لإنتاج الخطاب** وهذه البُنى نفسها.

1.2.4.1.2. الشروط الشكلية للانتاج

إن هاريس يخصص لهذه الشروط الجملة التالية: "كل خطاب يُنْتَج في موقف محدد، سواء أكان المقصود شخصاً يتكلم أم كان محادثة أم شخصاً يجلس وراء مكتبه من وقت إلى آخر خلال عدد من الشهور ليكتب نوعاً معيناً من الكتب، في تقليد معين، علمي أو أدبي". وسيكون على تحليل الخطاب أن يدرس وجود أو غياب الارتباط بين موقف الانتاج هذا والخصائص البنائية للنص، ومن الجلي أنّ العمل سيتطلّب دراسة تقابلية، حيث ستغيَّر بالتتالي النصوص المدروسة ثم شروط الانتاج. ومن المناسب أن نلح على الطابع العصري حداً لهذه الاقتراحات، المقدمة عام 1952. والكاتب،

بعيداً عن أن يقتصر على النص المنتج وفق نموذج معين (النوع الأدبي، الإعلانات، الخ) يثير مسألة ملاءمة إشكالية تحليل الخطاب، بالقدر نفسه، للجانب الشفوي عامة، ولموقف التفاعل اللفظي للمحادثة.

2.2.4.1.2. الشروط الاجتماعية للانتاج

وأخيراً، إذا كان هاريس بعيداً عن إنشاء علم لغة اجتماعي انطلاقاً من هنا، فإنه يشير مع ذلك بسرعة إلى أن البحث عن علاقات السببية لا يمكنه أن يقتصر على إقامة علاقة بين الشروط الشكلية للانتاج والنص، ضمن إطار "نوع" أو "أسلوب" منتظر. إنه يعالج العلاقات بين السلوك اللغوي والموقف الاجتماعي. وهو يرى من جهة أخرى أن تحليل الخطاب يمكنه أن يساعد في التقرير التداولي Pragmatique للغة، وهذه الفكرة بينها هاريس قبل أن تتجه اهتمامات علم اللغة نحو مسألة الأفعال اللغوية actes de Langage، والقوة الإنجازية force illocutoire،[25] بوقت طويل. إنه يشير في الواقع إلى أن منهجاً لعلم اللغة الوصفي ستكون نقطة ضعفه أنه يأخذ الجمل بمعناها الحرفي، في حين أن المنهج **الاجتماعي** لواقعات اللغة سيقود إلى "أن يؤخذ بعين الاعتبار المعنى الكلّي للأنساق، لا لمجموع معاني المورفيمات التي تكوّنها. وهكذا فإن نسق: كيف حالك؟ هو صيغة مجاملة أكثر منه سؤالاً عن صحة المخاطب.

إن إشكالية هاريس المعروضة هنا **بذاتها**، هامة **بذاتها**، بغض النظر عن الذُرِّيَّة الهامة التي أنجبتها. إنها تحدد جيداً غرضها: وهو التوصل عبر استثمار المتماثل، إلى تحديد فئات التعادل ضمن نص متساوق، وإلى وضع الأنماط البنيوية التي تقيم صلات بين الفئات. وهي تعرض **إجراءات دقيقة**، بمقدار ما توضح صلتها بمعيار المعنى، ونمط المعالجات التي تحددها لنفسها، وحالات اللجوء إلى النحو، التي تعتمدها. وهي أخيراً بحكم أنها حضورية في زمنها التحليلي، **منفتحة على الخارج** بشكل واسع، عبر طابعها التنبئي لتوضيح ما ليس مقولاً، وعبر إمكاناتها التقابلية المودية إلى تقدير السببية الاجتماعية في حوانبها المختلفة السيميائية والتداولية.

---

[25] أي قدرة الكلام على إنجاز أمر ما، مثال ذلك أن التزويج يتم بمجرد قولك: "زوّجتك"، وأن التولية تتم بمجرد قولك: "ولّيتك". - المترجم.

3 – المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب

لما كان هدف هذه الدراسة إعطاء فكرة سريعة عن تحليل الخطاب، اخترت الإلحاح على تصور "أ، تحليل الخطاب"، ويترتب عليّ إذاً أن أكون شديد الإيجاز حول المفاهيم والتطبيقات اللاحقة. فالتحديد الأول هو أن الدراسة ستقتصر على أعمال فرنسية، ومما لاشك فيه أن تحليل الخطاب تطور في فرنسا خاصة: فستبقي هناك أعمال هامة مجهولة. والتقييد الثاني هو أننا سنلجأ إلى الاختيار داخل البحث الفرنسي: فلن أقدم هنا **التحليل الآلي للخطاب** لصاحبه م.بيشو M.Pecheux، على الرغم من أهمية المشكلات التي يطرحها هذا المنهج؛فتعقيده وإعادة الصياغات التي كانت موضوعاً لها تجعل تقديمه تبسيطياً بالضرورة. ومن جانب آخر، لن يكون ممكناً تقديم معالجات أخرى للنص المتساوق، ذات الصلة بتحليل الخطاب: وهذه المعالجات هي المناهج المبنية على استعمال الإحصاء، سواءٌ أكان المقصود الاستناد إلى **التحليل العاملي للتوافقات** (ومن ذلك أعمال كوتوريه Cotteret، وإيمري Emri، وجرسليه Gerstlé، ومورو Moreau في الكتاب الذي عنوانه: **جيسكار ديستان/ فرانسوا ميتراند، 54774 كلمة للإقناع**، الصادر عن موسسة المطبوعات الجامعية الفرنسية P.U.F) أم مناهج **القياس المعجمي**، التي طُوِّرت حول م. تورنييه M.Tournier (راجع خاصة **صانعة المعاجم السياسية**، ندوة سان كلو، 1980، كلينكسيّك).

ستقتصر الدراسة إذاً على ما يمكن أن نسميه: المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب، وهي الجبهة العلمية التي ولدت في بيئة ج.دوبواG.Duboisبالاستناد إلى الأبحاث المعجمية التي قام بها في التينات، مع ل.جلبير L.Gilbert، وانطلاقاً من إشكالية هاريس. وفي السبعينات فقط أعطى المنهج ثماره مع أعمال ج.ب. مارسيلّيزي: J.BMarsellesi، ود.مالديديه D.Maldidier، وج.شوفو J.Chauveau، ..الخ).

1.3. الصلة بهاريس

لقد أمكن التساؤل عن الصلة بهاريس في هذه المدرسة: فإن كانت إشكالية **تحليل الخطاب** في نقطة البداية فما الذي بقي للوصول؟ إن انحرافات هامة يمكن تحديدها في الواقع.

1.1.3. اختيار كلمات الدخول

إن هاريس يمتنع عن الدخول في النص انطلاقاً من كلمة أومن نسق محدد سلفاً؛ ففئات التعادل يجب الحصول عليها عبر استثمار البيئات المتماثلة. وكل منهج آخر مَدِيْنٌ سلفاً: "إن كل تحليل يميل إلى أن يكتشف في نص ما، وجود أو غياب بعض الكلمات الخاصة التي اختارها عالم اللغة، سيكون بحثاً عن **مضمون** النّص، مرتكزا في النهاية على **معنى** الكلمات المختارة، ولاتوجد عناصر خاصة تكون، بشكل مسبق، أهم من العناصر الأخرى مثل: **لكنْ**، أو **أنا**، أو **شيوعية**". وهكذا ستدخل الأعمال الفرنسية كلها في النّص، بوساطة **الكلمات المحورية**، دون شك بسبب الاهتمامات اللّفاظية[26] Lexicologiques المشار إليها؛ وعلى وجه الدقة، وتلك سخرية القدر، غالباً عبر كلمات من نوع تلك التي قدمها هاريس أمثلة على ما يرفضه: وهي إما كلمات مثل **شيوعية**، بمقدار ما تهتم المدرسة الفرنسية بتحليل الخطاب السياسي، وإما كلمات مثل **أنا**، بمقدار ما تصبح دراسة العلامات الشكلية للكلام ضرورية بسرعة.

2.1.3. دور النحو

لقد قبلنا، دون قلق، موقف هاريس من النحو : فقد كان مهتماً أوّل الأمر، بالتعادلات الموجودة **في النص** كما رأينا، ولجأ في مرحلة ثانية إلى ضوابط **في اللغة**، أي إلى قواعد نحوية، ليصحح حالات الشذوذ في النص، ويولّد التعادلات. غير أن هذا الموقف ليس مشروعاً إلاّ مقابل مسلمة هامة: هي وجوب افتراض أن النحو حيادي، ويترتب على ذلك أنه لايكفي أن نفترض عدم تغير المعنى بين: "**زيدٌ يحب ليلى**" و"**ليلى محبوبة من زيد**"، بل لابد كذلك من افتراض أن **اختلاف ترتيب ظهور الوحدات في الأنساق** غير ذي قيمة. إن هاريس الذي انجذب إلى هذا المنحدر يقرر أن جملة: **الصبي الشرير يفعل (س)**، معادلةٌ من وجهة نظر نحوية لجملة: **الصبي شرير: إنه يفعل (س)**. فهل تكون كيفية الظهور إذاً بلا نتيجة؟ وهل يكون الأمر نفسه أن نفترض أنّ "(أ) هي (ب)" في جملة تأكيدية، تكون بالنتيجة قابلة للسؤال وقابلة للدحض، وأن نقول: (ب أ س)، أي أن نربط الخاصة (ب) بالوحدة (أ) في نسق، لأن هذا النسق موضوع جملة تأكيدية مختلفة كلياً؟ إن هاريس يصرّح، بحق أنه مهتم بما هو غير مَقُول، بما هو افتراضي: ولكن أليست إحدى الطرائق الأكثر انتشاراً في الافتراض، في القول دون أن يُقَالَ تتجلى في "أن يُغَلَّف"، في نسق، مستوى أوّلُ من الحكم، بحيث يغدو غير

---

[26] اللّفاظة هي علم المفردات، وهو فرع من علم الدلالة يُعنى بدراسة مفردات اللغة من حيث اشتقاقها ودلالاتها، وذلك على وجهين: وجهٍ وصفيّ لحالتها الحاضرة، ووجهٍ تاريخي ينظر إلى تطور دلالاتها. - المترجم.

قابلٍ للدحض؟ إن الفرنسيين الذين تلقّوا، بشكل معاصر تقريباً، المنهج الهاريسي والنحو التوليدي لشومسكي، مالوا إلى اعتبار النحو قابلاً للدلالة. إن لوسيل كورديس L.Curdesse مثلاً، استثمر، بدراسته التقابلية لخطابَي ليون بلوم L.Blum، وموريس توريز M.Torez، التعقيد النحوي للنّصّين، المقيس بصيغة العمق التحويلي لتقويم الوضع التعبيري لكلا الرجلين السياسيين.

وهناك مشكلة أخرى يثيرها الموقف إزاء النحو: فالتحويلات لدى هاريس وقد رأينا ذلك - ليست موجهة، والواصف يملك الحق في أن يجعل جملة مبنية للمعلوم، مبنيةً للمجهول مثلما يملك الحق في أن يفعل العكس. وحول هذه النقطة أيضاً نستطيع القول: إن التزامن في تلقي الفرنسيين **لتحليل الخطاب** وللنحو الشومسكي أدى إلى انحرافات عن هاريس. وهذا حليٌّ الآن في المثال الذي أعطيته سابقاً: فقياس العمق التحويلي يعني أن نفترض مع شومسكي أن هناك مستوى أساسياً، أي حُملاً - نوياتٍ[27]، ومستوى تحويلياً تتم فيه **تغيرات منظمة**، لأن نظام تطبيق التحويلات إجباري. وهناك اختلاف آخر أيضاً، فقد رأينا أن التحويل لدى هاريس، يتعلق بفائدة للتحليل: فالباحث سيحول جملة أو نَسَقاً إن كانت هذه العملية تحمل معها زيادة تعادل في النص، وهكذا، فإن بعض الأبحاث الفرنسية ستعمم الموقف التحويلي؛ إنّ مارسيلّيزي سيفيد من الوصف الشامل للغة الفرنسية، الذي قدمه ج.دوبوا تبعاً لمبادىء النحو التوليدي التحويلي (**مبادىء علم اللغة الفرنسي**)، وسيستثمر هذا الكتاب في "قواعد حضارة"، أي استعمال هذه القواعد الانتاجية في قواعد التعرّف، ليرجع **جميع** حُملٍ متنه إلى **جمل أساسية**.

وإضافة إلى عمليات العرض المختلفة لتحليل المضمون، المشار إليها في قائمة المراجع، سنرجع رجوعاً مفيداً، من أجل تقدير الصلة بهاريس، والاختلافات إلى الدراسة التي أجراها ج.شوفو G.Cheveau في مجلة Langages، في العدد الثاني والخمسين، وسنجد فيها عرضاً لمنهجية كاملة، يقدم فيها الكاتب مبادئه، ويعرض موقفه من التحويلات، ويسوغ اختزاله النص إلى الثابت، الذي هو "الاشتراكي" فيجيب بذلك عن تحفظات هاريس.

---

[27] النّوَيات: جمع نواة، وهي لبُّ الشيء فالنحو التحويلي يقوم على أساس أن لكل جملة بنيتين: بنية عميقة (جملة نواة) وبنية سطحية. فَتَحْتَ كل بنية سطحية تكمن بنية عميقة هي المقصودة بالكلام. - المترجم.

2.3. تحديدات مختصرة

لا أستطيع إلا أن أحدد بسرعة بعض الأبحاث التي يَسْهُل الوصول إليها، والتي ستتيح تكوين فكرة عن إمكانات تحليل الخطاب.

1.2.3. خطاب الحرب الجزائرية :

لقد طَرَحَتْ د.مالديدية مشكلة إعادة صوغ الصحف للخطاب الرسمي في فترة حرب الجزائر. فمن وجهة نظر تزامنية يقدم خطاب الحكومة للكاتبة ثابتاً invariant، تَدْرس إعادة صوغه الصحفيّة، كما تَدْرس من وجهة نظر تطورية تحويلات الخطاب الرسمي طوال الحرب. وتقودها ملاحظة المتن إلى افتراض أن الجملتين الأساسيتين للخطاب الرسمي في بداية التطور اللغوي المأخوذ بالاعتبار، هما:

- الجزائر هي فرنسا.

- الجزائر ترتبط بفرنسا.

وبالمقابل سيسمح نموذج الإنجاز بملاحظة التحويلات التي خضعت لها الجملتان الأساسيتان.

إن واحدة من أهم الدراسات التي أُجريت في هذا الميدان، دراسة تتعلق بموقف الصحف اليومية من الجمل الغامضة للجنرال دوغول، ومن هذه الجمل: "لم يبق في الجزائر إلا فرنسيون بالكامل" و"عشرة ملايين من الفرنسيين الجزائريين"، الخ. إن الصحف تستثمر هنا غموضاً **تداوليّاً** Pragmatique: فجملة: "لم يبق...." يمكن أن تُقْرأ، في الواقع، بصفتها جملة **إنجازية** Performative (ففي صوغ د.مالديدية يكون " الـ (ن) الجزائريون هم فرنسيون والـ (ن) الجزائريون لم يصبحوا (بعد) فرنسيين)، ويمكن أن تقرأ بصفتها جملة حدالية (في رد على جملة حدالية يكون الـ (ن) الجزائريون سيصبحون جزائريين)[28].

---

[28] يرمز الحرف (ن) إلى الاسم وهو الكلمة التي ابتدأت بها الجملة، أي السكان الجزائريون. وهذا الاسم هو في موقع الفاعل بالفرنسية، وفي موقع المبتدأ في العربية. - المترجم.

2.2.3. أبحاث ج.ب. مارسيلليزي

يدرس مارسيلليزي العلاقات بين الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين، ففي **مؤتمر مدينة تور**، اهتم بلحظة الانشقاق بين من يشكلون الأغلبية التي أسست الحزب الشيوعي، والأقلية التي حافظت على الحزب الاشتراكي. إنه يستند إلى علم اللغة الاجتماعي، بقدر ما يرمي إلى "التوافق العام"، تبعاً لعبارة دوبوا، بين الشروط التاريخية وأنماط السلوك اللغوية. ومع ذلك فبحثه يقف في وجه السلوك الدارج للمؤرخين الذين يثقون بالكلمات بصفتها دلائل على الانتماءات السياسية. إن الأمور ليست، في الواقع، بمثل هذه البساطة، وهذا البحث يؤكد أن أي فسخ لغوي لايتوافق مع الإنشقاق السياسي الذي حصل عام 1920: إن النقاشات شفّافة بالنسبة إلى الصحفيين الذين يقومون بإعادة صوغها لتوحّة إلى الجمهور العام. وليس هذا فحسب، بل تتماثل كذلك الكفاءة اللغوية تماماً بين من يتمسكون بالانتساب إلى العالمية الشيوعية، ومن هم في صف الحفاظ على الحزب الاشتراكي، إن الاختلافات اللغوية ترتبط بسمات أخرى اجتماعية ثقافية، ولكنها قلّما ترتبط بالتحليل السياسي الفوري، وبدءاً من هذا البحث الأول يصوغ مارسيلليزي بوضوح مبدأ مفتاحياً لتحليل الخطاب هو: "لاقيمة للكلمات إلا من خلال الجمل التي تشتمل عليها".

وحول موضوع العلاقات اللغوية بين الشيوعيين والاشتراكيين، درس مارسيلليزي تقابلياً **مؤتمرات** الحزب الشيوعي الفرنسي والقسم الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية في عامي 1924 - 1925 (انظر مجلة Lanagages، العدد 41). لقد تغيرت الأمور في أربع سنوات: **إننا نشهد تفرُّدية individualisation لغوية**. ففي مواجهة جماعة نموذج الكفاءة، وهو **خلاصة مؤتمر مدينة تور**، نجد من الآن وصاعداً تخصصية مقالية لكل من التشكيلات التي نجمت عن الانشقاق. وهنا أيضاً، ربما كانت إشكالية "الكلمات الدالّة" قليلة التأثير، ولكن ما يتحقق، تحت الكلمات، هو **جبهات افتراضية** مختلفة: إننا نستطيع الحديث عن "إبداعية افتراضية" حقيقية خاصة بكل تنظيم من التنظيمات. فمع المفردات السياسية التي تبقى مفردات الجماعة السياسية الفرنسية، فرّد كلّ تشكيل خطابه، عبر النظام الافتراضي الذي يشمل الوحدات المعجمية المحققة.

ومن أجل هذا الهدف، رأينا أن مارسيلليزي يستعمل النحو التوليدي في "نحو مضاد"، فإذا كان هناك عدم إخلاص صريح لهاريس فإننا ندرك أن النموذج الشومسكي ملائم للهدف المقصود وهو (أعادة بناء النظام الافتراضي الذي يضم الوحدات). فبقدر ما يكون موسفاً أن نهجر إشكالية هاريس، المهتمة في حدود الممكن، بالحفاظ على المعطيات الظاهرية للنص ، يوضّح عمل

مارسيلليزي فائدة "الإغراء الشومسكي" في اللحظة التي يتعلق الأمر فيها بتحليل النظام الافتراضي النوعي لِمخاطبٍ جَمَاعي هو هنا الحزبان الاشتراكي والشيوعي.

3.2.3. نحو من أجل الخطاب

في هذا العرض الموجز للموضوع قبلنا أولاً أن "النحو" هو، مع هاريس، مجموعة من القواعد التوزيعية، ثم قبلنا مع شومسكي أنه ينطبق على نظام يضم قاعدة وتحويلات. إن طريقتي الوصف كانتا مثمرتين. ولكنّ هناك، بعد كل شيء، نماذج أخرى تفسّر ضوابط اللغة. لقد أشار د.سلاكتا D.Slakta، عندما درس دفاتر التظلّم الخاصة بالثورة،يوحي بفائدة نموذج ك.فيلمور C.Fillmore، **وهو نحو الحالات**: Grammaires des cas، لتحليل الخطاب. وسنرى بالفعل أن مراعاة فيلمور لاختلافٍ بين بنية فعل لغوي في كلمات منطقية، واستثمار منتجي الكلام لهذه المواقع المجردة، تتيح تحليل بعض صعوبات العمل وبعض خصوصيات الدفاتر: وهكذا فبدراسته **فِعْلَ الطلب** يلاحظ صعوبة أن يتصرف "اشخاصُ"[29] الملك على أنهم **أشخاص عملية الكلام**[30]، حينما يكون الفعلُ **فعل** طلب، ويكون المخاطب هو الملك: فليس من قبيل المصادفة أن يبلغ دفتر ماحدٌ إنكار التسمية العامة لـ **دفاتر التظلّم**: فهل يستطيع بعض أشخاص الملك أن يعبّروا عن تظلمات إزاء الملك.

إن طرح مشكلة نحْوٍ أكثر ملاءمة لأخذ **الأفعال اللغوية** بالحسبان يعني الإشارة إلى حاجة بدهية إلى تحليل الخطاب. لقد بين هاريس سابقاً، كما رأينا، أن من سذاجة المحلل أن يعالج جملة: "كيف حالك؟" على أنها سؤال، لافعل تحيّة، إن وضع هذا الجانب من تحليل الخطاب في الحسبان يعني المجازفة بإدخال إشكالية التداولية كلها في تحليل الخطاب، إلى جانب الأخذ بالاعتبار للوحدات المقالية اللغوية، إضافة إلى عرض الوحدات التحقيقية (الإنجازية) التي هي أفعال الكلام. وعلى هذا الصعيد تمت محاولات، وبصفة خاصة عبر التحليل المحادثي analyse conversationnelle.

---

[29] المقصود بالأشخاص هنا من وجهة نظر التحليل اللغوي، الضمائر الشخصية التي تعود على الشخص المتكلم (أنا، أنت، هو، الخ). والشخص المتكلم هنا هو الملك. - المترجم.

[30] أشخاص عملية الكلام هم الأشخاص المنتجون للكلام، الأشخاص المتخاطبون. - المترجم.

4 - علم لغةٍ للتماثل

لدى عرضي للمنهج البنيوي اضطررت إلى الحديث عن التحليل البنيوي للنص الأدبي. وعندما ركزت الدراسة على هاريس قدمت بشكل أكمل منهج تحليل للنص المتساوق، أياً كانت طبيعته (نصاً أدبياً أو لا، وسواءٌ أكان حواراً ذاتياً أم حواراً مع آخر أو آخرين). وأجملتُ أخيراً، باختصار شديد، بعض سمات تحليل الخطاب الفرنسي، وأشرت إلى بعض الاتجاهات المعاصرة نحو الأخذ بالاعتبار لعملية الكلام، وللتداولية وبصفة عامة، لعملية التفاعل اللفظي.

فهل تشترك الاتجاهات المختلفة التي عُرضت، في عناصر مشتركة، مع ما فيها من تباينات شديدة؟ نعم، من حيث المبدأ: فهي جميعاً مقتنعة **بأن دورة طويلة في الشكل ضرورية قبل بلوغ المضمون.** ومن وجهة نظر تكميلية، لايقتصر أي منها على الزمن الشكلي: فليس المقصود إرجاع النص إلى بناه الشكلية "من أجل المتعة"، ولامن أجل مقارنات شكلية حصراً؛ وإذا كان من الهام بالتأكيد أن تحدد اختلافات بنائية بين النصوص، فإن هاريس يقول لنا: إن هذه الاختلافات يمكنها، وإذاً ينبغي لها، أن ترتبط باختلافات احتماعية ثقافية، **وأن الخصائص الشكلية تحظى، عند ذاك، بوضع دلالة.**

وما من شك في أنّ هذه الاتجاهات تعمل على قرائن شكلية مختلفة: فالتحليل البنيوي للقصيدة مَعْنِيٌّ بالضرورة، بين علامات أخرى، بالجوانب الصوتية للنص، في حين أنّ هاريس يبحث عن بُنى تعادُل، وأنّ المدرسة الفرنسية تقبل الانطلاق من الكلمات المفتاحية. إنّ هذه الاتجاهات تستند إلى نماذجَ نحوية مختلفة. ومع ذلك يجمع بينها **الاهتمام بالمتماثل في النص.** فإذا كانت اللغة نظاما تفاضلياً، تبعاً لعبارة سوسير، فإن الخطاب يرفع من قيمة المتماثل بشكل واسع. فالتماثلات في الخطاب العادي (إن كان صحيحاً أن هناك "خطاباً عادياً" خالصاً)، مستثمرة في صيغة الاسهاب، لغايات ثانوية حصراً هي: النضال ضد "الضجيج"، ووظيفة واسم marqueur الترابط النسقي؛ وعلى العكس، تكون التماثلات، في كل خطاب مبني على نموذج معيّن، مصدراً **لقيمة نصّية.** وكلُّ خطاب يجعلُ هدفه في النهاية تحديد الأشكال التي ترسمها تكرارات التعادلات ويمكننا أن نقول: إن تحليل الخطاب يحلل الوظيفة الشعرية الموجودة في كل نصّ، وهي الوظيفة التي يعبَّر عنها بالتعادلات الضرورية للتماسك المقالي بمقدار ضرورة الاختلافات للإخبار.